السنة الرابعة والعشرون العدد 88/ شهر اذار/ سنة2026 تاريخ قبول النشر7/ 5/ 2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i88.1467

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN: 1812-8742 EISSE: 2791-092X Arcif: 0.375

Measuring and Analyzing the Relationship Between Oil Revenues and the Structural Imbalance of Production in the Iraqi Economy During the Period (2004–2024)

قياس وتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية واختلال هيكل الإنتاج في الاقتصاد العراقي للمدة [2004- 2024]

قيس جمال عبد القادر مزيد- الباحث
Qais Jamal Abdulqader Mzeed
cae.h2452@uofallujah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

أ.د. لورنس يحيى صالح- المشرف
Prof. Dr. Lawrence Yahya Saleh
Lorance_phd@yahoo.com
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

Abstract

This study examines the impact of a rentier-based economic structure on the Iraqi economy, highlighting how reliance on oil revenues has exacerbated the symptoms of the "Dutch Disease" and weakened the performance of non-oil productive sectors. Based on the assumption that economic mono-dependency undermines competitiveness and induces structural imbalances, the research aims to analyze and measure the effect of oil revenues on Dutch Disease indicators in Iraq over the period 2004–2024, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The findings reveal a significant positive relationship between oil revenues and the booming sector, alongside an insignificant relationship with the lagging sectors. The study concludes with strategic recommendations aimed at diversifying the economic base and fostering sustainable development.

Keywords: Unilateral Economy, Dutch Disease, ARDL Methodology

المستخلص

يُتناول هذا البحث تأثير الاعتماد الريعي على الاقتصاد العراقي، موضحاً كيف أدى الاعتماد على الإيرادات النفطية إلى تفاقم ظاهرة "المرض الهولندي" وتراجع أداء القطاعات غير النفطية. بافتراض أن أحادية الاقتصاد تُضعف التنافسية وتُحدث اختلالات هيكلية، ويهدف إلى تحليل وقياس تأثير الإيرادات النفطية في مؤشرات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004–2024)، باستعمال نموذج ARDL. أظهرت النتائج علاقة طردية معنوية بين الإيرادات النفطية والقطاع المزدهر، مقابل علاقة غير معنوية مع القطاعات المتأخرة. ويختتم البحث بتوصيات استراتيجية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة.

الكلمات الرئيسة: الاقتصاد احادي الجانب، المرض الهولندي، منهجية ARDL.

المقدمة

تُعد متلازمة "المرض الهولندي" نموذجاً اقتصادياً يُعبّر عن الآثار السلبية الناجمة عن الطفرات الريعية، لاسيما في قطاع النفط والغاز، حيث يؤدي تدفق العوائد النفطية إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية وتراجع

القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية. وقد جسدت التجربة الهولندية في سبعينيات القرن العشرين هذه الظاهرة بوضوح، لتصبح مثالاً تحذيرياً للاقتصادات الريعية. ويُظهر الواقع الاقتصادي في العراق اليوم تجسيداً عملياً لهذه الظاهرة، إذ أدى الاعتماد المفرط على النفط إلى إضعاف البنية الإنتاجية، مما حوّل المورد النفطي من فرصة تنموية إلى عبء اقتصادي، بخلاف تجارب دول آسيوية كاليابان وجنوب شرق آسيا التي بنت اقتصادها على التنوع والإنتاجية لا على الموارد الطبيعية.

المحور الأول: منهجية البحث

1-1. مشكلة البحث: تمثلت مشكلة البحث في سيادة الاقتصاد احادي الجانب وأثر ذلك على جميع القطاعات الانتاجية المكونة للاقتصاد العراقي مما ادت الى ظاهرة المرض الهولندي، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:(ما هو دور الايرادات النفطية في تدهور الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024))؟

1-2. اهمية البحث: تتمثل اهمية البحث في اظهار المسببات الرئيسية التي ادت الى ان يتعرض الاقتصاد العراقي الى ظاهرة المرض الهولندي ومن ثم جعلته اقتصادً احادي الجانب الامر الذي يستلزم تقديم وسائل ومقترحات لمعالجة هذه الظاهرة للتخلص من احادية الاقتصاد والعمل على زيادة مصادر التنويع الاقتصادي.

1-3. فرضية البحث: وفي ضوء مشكلة الدراسة ولمحاولة الاجابة عنها، يمكن صياغة فرضية الدراسة بالشكل التالي؛ ادت الايرادات النفطية الى تدهور واختلال هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي.

1-4. هدف البحث: من اجل اثبات فرضية البحث او نفيها، فان البحث يهدف الى تحقيق العديد من الأهداف التي تتمثل بالآتي:

- تحليل العلاقة بين الاقتصاد احادي الجانب والمرض الهولندي في العراق للمدة (2004-2024).
- التحليل القياسي للعلاقة اعلاه وتحليل اقتصادي للنتائج القياسية.
- وضع رؤية استراتيجية مستقبلية من اجل معالجة الامراض الاقتصادية، التي تتكون من الاحادية الاقتصادية، والمرض الهولندي.

1-5. منهج البحث: لغرض التوصل الى نتائج علمية تساهم في تحقيق اهداف البحث، وفي ضوء الفرضية المشار اليها تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي عبر تحليل البيانات عن دولة البحث والدراسة، وتحليل قياسي للعلاقات بين متغيرات البحث وبيان مدى فاعلية مؤشرات الاقتصاد النفطي في النمو والتنمية الاقتصادية، بهدف الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

1-6. الإطار الزماني والمكاني للبحث:

- **الإطار المكانية:** الاقتصاد العراقي
- **الإطار الزمانية:** يغطى البحث المدة الزمنية (2004-2024).

1-7. هيكلية البحث: قُسم البحث إلى أربع محاور رئيسية، اشتمل **المحور الأول** على: منهجية البحث، في حين أختص **المحور الثاني:** مدخل نظري ومفاهيمي وتحليلي للمتغيرات البحث(الاقتصاد احادي الجانب، المرض الهولندي، وتحليل العلاقة النظرية والاقتصادية بين الاقتصاد احادي الجانب والمرض الهولندي)، **أما المحور الثالث:** تحليل واقع العلاقة بين الاقتصاد احادي الجانب والمرض الهولندي في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2024)، بينما **المحور الرابع:** فقد اختص بالنمذجة القياسية للعلاقة بين الاقتصاد احادي الجانب ومتلازمة المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، واختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الثاني: مدخل نظري ومفاهيمي وتحليلي لمتغيرات البحث

2-1. نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الاحادي وأبرز سماته: تعود جذور ظاهرة الاقتصاد الأحادي إلى أوائل القرن السادس عشر، حين هيمنت إسبانيا على ثروات هائلة من المعادن النفيسة جراء اكتشاف مناجم الذهب والنحاس واستغلالها لمستعمراتها في أمريكا اللاتينية، بينما شهدت أستراليا في منتصف

القرن التاسع عشر. تطوراً مشابهًا. ومع تقدم الاكتشافات الجغرافية والتنقيب عن النفط والغاز في القرن العشرين، أصبحت فكرة الاقتصاد الأحادي أكثر وضوحًا، لا سيما في اقتصادات مثل هولندا، المكسيك، النرويج، وأذربيجان. ومنذ أربعة عقود، بدأ الاقتصاد الأحادي يظهر بوضوح في الدول النفطية الخليجية، ما دفع إلى تصنيف الاقتصادات الريعية كاقتصادات أحادية الجانب. **(الشمري،2010: 12)**، يتفق الاقتصاديون في تعريف الاقتصاد الأحادي، الذي يرتكز على الريع الخارجي كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يُضعف دور القطاعات الإنتاجية الأخرى ويزيد من اعتماد الدولة على عائدات النفط أو المعادن. **(Cheung,2016:5)**.يعرف الاقتصاد الأحادي كحالة اقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على الريع المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك بالكامل للدولة، حيث تتفوق مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات. في هذا السياق، تصبح الدولة وسيطًا بين القطاع الريعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، حين تتولى إدارة العائدات الريعية وتخصيصها من خلال برامج الإنفاق العام. **(السعدي،2009: 43)**، كما يعرّف الاقتصاد الأحادي كاقتصاد يقتصر نشاطه على قطاعات تدر أرباحًا كبيرة دون أن يترافق مع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي ملحوظ، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات العامة أو الخاصة، اذ يكون الإنفاق الحكومي هو العامل الداعم الأساسي لهذا الاقتصاد، الذي يعتمد في النهاية على الموارد الخارجية. **(قرم،2008: 36)**. وتتميز الاقتصادات أحادية الجانب (الريعية) بمجموعة من السمات الناتجة عن الاعتماد المفرط على الريع المتولد من استخراج المواد الخام، خاصة النفط والغاز. ومن أبرز هذه السمات: **(مشاري، 2017: 62) و(صالح وكاظم، 2016: 20)**

1. الاعتماد على مورد واحد (النفط): يعتمد الاقتصاد بشكل رئيسي على القطاع النفطي، مما يؤدي إلى تهميش القطاعات الأخرى. تتولى الحكومة إدارة العائدات النفطية وتخصيصها على القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يضعف هيكل الإنتاج المحلي في المجالات غير النفطية.
2. التحول نحو الاستهلاكية: تزداد معدلات الاستيرادات في الاقتصادات الريعية نتيجة لضعف القدرة الإنتاجية المحلية، مما يؤدي إلى اختلال هيكل الإنفاق العام. كما يسهم ارتفاع الإنفاق الحكومي في تفاقم مشكلة الاستهلاك غير المنتج.
3. انعدام التشابكات القطاعية: يقتصر القطاع النفطي على الانشطة الاستخراجية، ولا يسهم في تطوير القطاعات الأخرى مثل الصناعة أو الزراعة، مما يؤدي إلى غياب الروابط الأمامية والخلفية التي يمكن أن تنشأ بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى.
4. ظاهرة "المرض الهولندي": تتمثل في تراجع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي نتيجة العوائد النفطية الكبيرة، مما يعزز الاعتماد على الاستهلاك ويقلل من الابتكار الصناعي.
5. التخصص في التصدير: يهيمن على اقتصادات الريعية تصدير سلعة واحدة، مما يشير إلى ضعف التنوع الاقتصادي. يشير مؤشر التخصص في الصادرات إلى مدى اعتماد الاقتصاد على سلع معينة مثل النفط.
6. الاعتماد على مورد ناضب: كون النفط مصدرًا غير متجدد، يواجه هذا المورد تحديات تتعلق بإدارة احتياطاته بشكل عقلاني لضمان استدامته للأجيال القادمة، مما يفرض ضرورة تحديد استراتيجيات استثمار مستدامة.
7. الاعتماد على النمط كثيف رأس المال: تعتمد الاقتصادات الريعية على النمط كثيف رأس المال، مما يعزز تركز العمالة في القطاعات غير المنتجة مثل الخدمات، ما يؤدي إلى تفشي البطالة.

2.2. نشأة وتطور مفهوم المرض الهولندي وأسباب سيادته في الاقتصادات الريعية : تعود جذور ظاهرة "المرض الهولندي" إلى القرن السادس عشر في إسبانيا، شهدت تدفق المعادن الثمينة من مستعمراتها، مما أرسى فكرًا اقتصاديًا يرى أن قوة الدولة تعتمد على احتياطاتها من المعادن الثمينة. هذا التوجه أسهم في تأخير الثورة الصناعية الأوروبية. أما في العصر الحديث، فقد ظهر مصطلح "المرض الهولندي" في عام 1977 من قبل مجلة الإيكونوميست، استخدم لتفسير الأزمة الاقتصادية التي نشأت في هولندا بعد اكتشاف احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال. أدت الزيادة في الصادرات وارتفاع قيمة العملة إلى تراجع قدرة القطاعات غير الاستخراجية على المنافسة في الأسواق العالمية، مما

ساهم في انخفاض الاستثمارات وزيادة البطالة. **(زاده،2003: 50)**، ويعرف "المرض الهولندي" على أنه اختلال هيكلي في الاقتصاد، ويشهد القطاع الاستخراجي نموًا في مقابل انكماش القطاع الصناعي والزراعي. يساهم هذا الاختلال في تراجع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، مما يؤدي إلى تقليص فرص العمل في القطاعات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، مثل الصناعات التحويلية. كما يتسبب ذلك في تحولات سلبية في استثمار رأس المال والعمالة، مما يزيد من الصعوبات الاقتصادية للبلدان المنتجة للموارد الطبيعية. **(Aoun, 2006: 90)**. وتمثل ظاهرة "المرض الهولندي" موضوعًا ذا اهتمام بالغ في الأدبيات الاقتصادية، وتُعزى إلى الاختلالات الهيكلية التي تواجهها الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية، والتي تترافق غالبًا مع تأخر في التنمية الاقتصادية. تُعرف هذه الظاهرة بتأثيرها السلبي على الاقتصاد الكلي، إذ تبرز من خلال تناقض بين قطاعين فرعيين في القطاع القابل للتداول؛ أحدهما يُظهر انتعاشًا، بينما يُظهر الآخر انكماشًا. غالبًا ما يرتبط القطاع المنتعش بموارد طبيعية مثل النفط أو الغاز، بينما يعاني القطاع المنكمش، عادةً، مثل الصناعات التحويلية من تراجع في النمو. وفقًا لتعريف صندوق النقد الدولي، يتجسد "المرض الهولندي" في الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزيادة غير الموجهة في الإنفاق الحكومي المدعوم بعائدات النفط، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف وتآكل القدرة التنافسية للقطاعات غير المرتبطة بالتجارة الدولية. **(Nakoumde,2007: 58)**، كما يوضح الاقتصادي S. Van Wijnbergen أن هذه الظاهرة تضر بالقطاع الإنتاجي المحلي عبر رفع قيمة العملة المحلية، مما يعوق القدرة التنافسية للصادرات الزراعية والصناعية. يؤدي ذلك إلى تراجع القطاعات القابلة للتداول، والتي تعتبر أكثر قدرة على خلق فرص العمل مقارنة بالقطاع الموارد الطبيعية الذي يعتمد على رأس المال بكثافة. في معظم الحالات، تتدخل الحكومات لحماية هذه القطاعات، خصوصًا تلك التي تمثل مصدرًا رئيسيًا للعمالة ذات الأجور المنخفضة، مثل الصناعات الصغيرة. **(WiJnbergen,1984: 41)**. وتظهر ظاهرة "المرض الهولندي" في الاقتصادات الريعية نتيجة لعدة أسباب وعوامل تساهم في تغلغلها وسادتِها، وتشمل: **(الأزيرجاوي،2019 :19-20) و(زاده،2003:6)**

1. **اكتشاف مفاجئ لمورد طبيعي ثمين:** غالبًا ما يتسبب اكتشاف موارد طبيعية مثل النفط أو الغاز الطبيعي في تحول الاقتصاد إلى الطابع الريعي، حيث تزداد الإيرادات من هذه الموارد وتدفع نحو تعطل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
2. **اختلال توازن القطاعات الإنتاجية:** ينتعش القطاع الاستخراجي (مثل النفط والغاز) على حساب الصناعات المحلية، التي تجد صعوبة في المنافسة مع السلع الأجنبية، مما يؤدي إلى تقلص النمو في القطاعات القابلة للتداول.
3. **ارتفاع نصيب الفرد نتيجة الدخل الريعي:** يؤدي الدخل المرتفع الناتج عن العوائد الريعية إلى زيادة غير متوقعة في مستوى المعيشة، وهو ما قد يعزز من الاعتماد على الموارد الطبيعية بدلاً من تنمية القطاعات الإنتاجية المستدامة.
4. **ضعف المؤسسات الاقتصادية وتطبيق سياسات غير فعالة:** يساهم ضعف المؤسسات الاقتصادية وضعف الإصلاحات الهيكلية في تدهور الاقتصاد. الهيمنة السياسية والفساد يزيدان من تفشي المرض الهولندي، خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى المؤسسات القوية.
5. **تحركات رؤوس الأموال الساخنة:** تؤدي حركة رأس المال السريعة والمضاربات المالية إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية. مغادرة رؤوس الأموال للأسواق المحلية تؤثر سلبًا على القطاعات المنتجة، وتُضعف التنافسية الصناعية، مما يزيد من انتشار المرض الهولندي.
6. **ضعف المبادرة والاتكال على الدولة:** تعزز البيئة الاقتصادية المعتمدة على الدولة في توفير الخدمات والموارد من حالة الاتكالية، مما يعيق الابتكار والمشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي، ويعد ذلك من الأعراض الرئيسية للمرض الهولندي في الاقتصادات الريعية.

2.3. تحليل العلاقة النظرية والاقتصادية بين الاقتصاد احادي الجانب والمرض الهولندي: يؤدي الاعتماد المفرط على مصدر واحد من الإيرادات في الاقتصاد القومي، مثل الموارد الطبيعية (خاصة النفط والغاز)، إلى ضعف الأداء الاقتصادي والإداري، مما يساهم في هشاشة الاقتصاد وتحوله إلى اقتصاد غير مرن. من أبرز نتائج هذا الاعتماد هو ظهور "المرض الهولندي"، الذي يؤثر بشكل مباشر على جميع

الأنشطة الاقتصادية من خلال اختلال الهيكل الإنتاجي، اضطراب الصادرات، عجز الموازنة العامة، واستنزاف الموارد الاقتصادية. هذا التأثير يظهر في الأوقات التي تشهد تقلبات في أسعار النفط، مما يجعل إدارة الإيرادات النفطية مسألة معقدة، حيث تتأثر المالية العامة بالتحولات في السوق العالمية للنفط.على الرغم من وجود إيرادات ضخمة من الموارد الطبيعية، غالبًا ما تفشل الدول الغنية بالموارد في توظيف هذه الإيرادات لبناء قاعدة إنتاجية متقدمة، بينما تنفق بشكل مفرط على الاستهلاك. يؤدي هذا إلى تهميش القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار السلع الطبيعية. في حال ارتفاع أسعار النفط، تزداد الإيرادات الحكومية، مما يزيد من الإنفاق العام ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بينما يعاني الإنتاج المحلي من فقدان مرونة، ويتراجع تنافسية السلع المحلية في الأسواق العالمية. من ناحية أخرى، في حال انخفاض أسعار النفط، تواجه الدولة عجزًا كبيرًا في الإيرادات، ما يؤدي إلى صعوبات اقتصادية كبيرة، حيث تصبح القطاعات غير النفطية ضعيفة، وتضطر الدولة إلى اتباع سياسات اقتصادية انكماشية قد تؤدي إلى أزمة مالية حادة.تتمثل أبرز المخاطر الناتجة عن هذه الظاهرة في:

- **فقدان مرونة الإنتاج:** زيادة الإنفاق الحكومي الناجم عن ارتفاع الإيرادات النفطية يعزز الاستهلاك ويزيد الضغط على المورد الطبيعي الناضب، مما يفاقم التحديات الاقتصادية.
- **اختلال هيكلي بين القطاعات الاقتصادية:** ارتفاع قيمة العملة المحلية نتيجة لإيرادات النفط يعزز استيراد السلع الأجنبية، ويقلل من القدرة التنافسية للسلع المحلية، ما يؤدي إلى تدهور الأنشطة الإنتاجية في القطاعات الأخرى.

المحور الثالث: تحليل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي للمدة [2004-2024]

شهد الهيكل الانتاجي في العراق تغيرات كبيرة نتيجة الظروف التي شهدها الاقتصاد العراقي، اذ اعتمد العراق بشكل كبير على الايرادات النفطية المتأتية من قطاع النفط بعد عام 2003 مع اهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولبيان الصورة الواضحة للعلاقة بين الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية كمتغير مستقل للاقتصاد احادي الجانب واختلال الهيكل الانتاجي للقطاعات الاقتصادية كمتغير تابع لمتلازمة المرض الهولندي في العراق للمدة(2004-2024)، والتي سنوضحها بالملحق(1) والشكل(1)الذي يبين تطور الايرادات النفطية واختلال هيكل الانتاج في العراق للمدة (2004-2024) وكما يلي.

الشكل (1): أ. العلاقة بين تطور الايرادات النفطية وهيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024).
ب. العلاقة بين تطور الايرادات النفطية ومساهمة القطاعات الانتاجية في (GDP) للمدة (2004-2024).

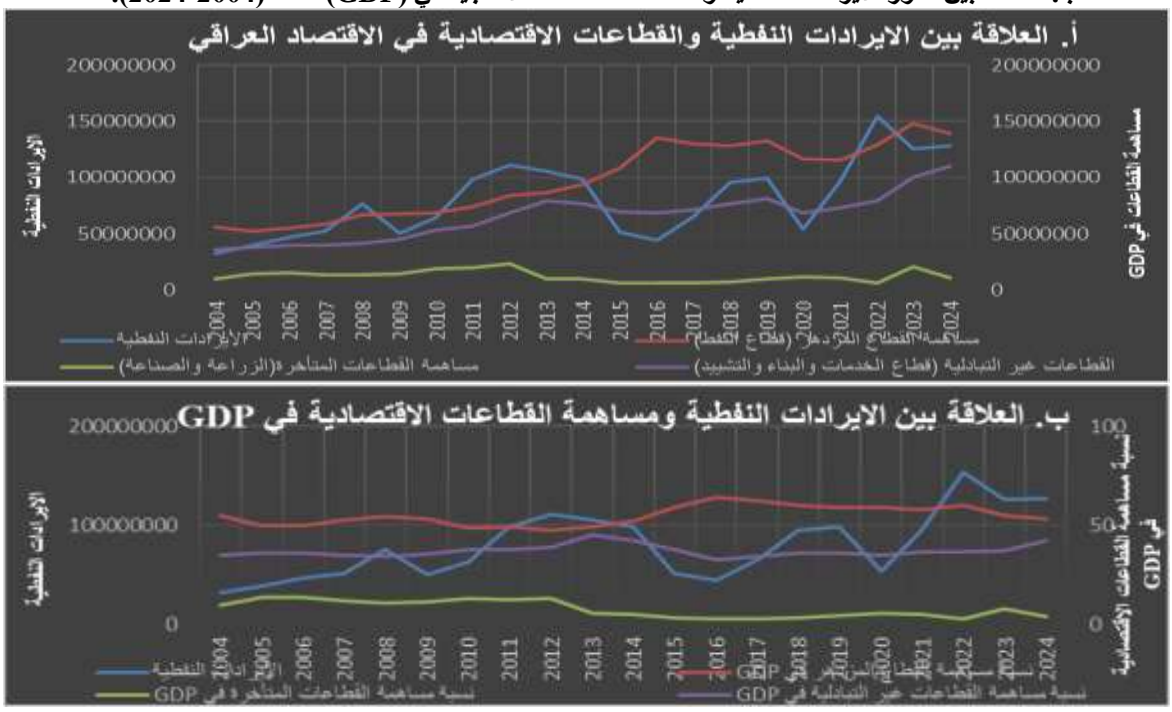

- **المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الملحق (1).**

يبين لنا الشكل(1) ان الهيكل الانتاجي كان متذبذباً في نسب مساهمة بين القطاعات الاقتصادية، اذ نجد ان القطاع المزدهر المتمثل بالقطاع النفطي كان يمثل النسبة الاكبر بين القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي اذ كانت نسبته تزداد كلما زادت قيمة مساهمة الايرادات النفطية او بالعكس مما يدل على وجود علاقة طردية وقوية بين الايرادات النفطية والقطاع المزدهر، في حين هناك علاقة عكسية بين الايرادات النفطية والقطاعات المتأخرة المتمثلة بالقطاعين الزراعة والصناعة اذ كلما زادت قيمة الايرادات النفطية نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة القطاعات المتأخرة، فيما نجد ان هناك علاقة طردية ايضاً بين الايرادات النفطية والقطاعات غير التبادلية المتمثلة بقطاع الخدمات وقطاع البناء والتشغيل؛ ونتيجة لما يشهدها من تطوراً طفيفاً في مساهمته استجابة للصدمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده الكبير على قطاع النفط في التطوير، وكما موضح ادناه .

- **أثر الايرادات النفطية على نمو القطاع المزدهر:** كانت مساهمة القطاع المزدهر متذبذبة وغير مستقرة بشكل مستمر مع الايرادات النفطية في العراق للمدة(2004-2024)؛ نتيجة الصدمات النفطية التي اصابت القطاع النفطي، اضافة الى ذلك القيود المفروضة من قبل منظمة اوبك على الكميات المحدودة لتصدير للنفط الخام من العراق، الا ان الشكل(1) يبين لنا ان هناك علاقة طردية بين الايرادات النفطية ونسبة مساهمة القطاع المزدهر في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، ونلاحظ ذلك من خلال الزيادة المستمرة في قيمة الايرادات النفطية خلال مدة الدراسة اذ بلغت قيمتها في بداية المدة (32593011) مليون دينار وبنسبة مساهمة(54.94%) عام 2004 لترتفع قيمتها الى(154038649) مليون دينار وبنسبة مساهمة(60.34%) عام 2022، وهذا ما شهدته اغلب سنوات الدراسة اذ تراوحت نسبة مساهمة القطاع المزدهر بين(47.90-64.36%) وتمثل اعلى نسب مساهمة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق؛ نتيجة عدم استقراريه قيمة مساهمة الايرادات النفطية في هيكل الايرادات العامة الدولة العراقية.
- **أثر الايرادات النفطية على نمو القطاعات المتأخرة:** كانت مساهمة القطاعات المتأخرة منخفضة ومتناقصة وبشكل مستمر مع الايرادات النفطية في العراق خلال مدة الدراسة، اذ يبين لنا ذلك الشكل (1) من خلال مساهمة هذه القطاعات(الزراعة والصناعة) التي لم تشهد أي تغيير واضح في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في العراق بعد عام 2003 رغم نمو الايرادات النفطية الهائلة في الاقتصاد العراقي، فقد كانت مساهمة القطاعات المتأخرة في مجموع القيم المضافة للاقتصاد الوطني(9.92%) عام 2004 لترتفع حتى اصبحت(13.19%) عام 2014 لتعاود الانخفاض من جديد وبشكل كبير لتصل(2.68%) في عام 2022؛ ويعود سبب الانخفاض نتيجة الاعتماد الكبير على الايرادات المتأتية من القطاع النفطي في العراق وعدم مساهمة الايرادات النفطية الهائلة بشكل مباشر او غير مباشر على نمو وتطور هذه القطاعات الانتاجية المهمة في الاقتصاد العراقي.
- **أثر الايرادات النفطية على نمو القطاعات غير التبادلية:** كما هو الحال في القطاعات المزدهر، فقد ظلت مساهمة القطاعات غير التبادلية(قطاع الخدمات والبناء والاشغال) غير مستقرة فتجدها تارة تنخفض وتتناقص وتارة ترتفع وتتزايد نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية خلال مدة الدراسة، وهذا ما يوضحه لنا الشكل(1) اذ لم تشهد القطاعات غير تبادلية أي تطور واضح في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة(2004-2024)، اذ كانت نسبة مساهمة القطاعات غير التبادلية في الناتج المحلي الاجمالي في بداية المدة(35.14%) عام 2004 لتصبح (45.02%) في عام 2013؛ نتيجة ارتفاع قيمة الايرادات النفطية من(32593011) مليون دينار عام 2004 الى(105695825) مليون دينار عام 2013، لتعاود الانخفاض من جديد لتصل (32.6%) نتيجة انخفاض قيمة الايرادات النفطية لتصبح(44267063) مليون دينار في عام 2016، في حين نجد ان نسبة المساهمة ترتفع في نهاية المدة لتبلغ(42.48%) نتيجة ارتفاع قيمة الايرادات النفطية التي بلغت(127857618)مليون دينار عام 2024، ونستنتج من خلال ما تقدم ان نسبة مساهمة القطاعات غير التبادلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لم تحقق أي تطور ونمو في البني التحية للبلد او الخدمات الاخرى التي تعتبر اقل واجب تقدمها الحكومة العراقية للمجتمع اليوم رغم الايرادات النفطية الكبيرة؛ نتيجة سوء التخطيط في توزيع هذه الايرادات لتطوير واقع الاقتصاد الوطني .

المحور الرابع: النمذجة القياسية للعلاقة بين الاقتصاد احادي الجانب ومـــتلازمة المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي للمدة [2004-2024]

خصص هذا المور لتقدير وتحليل النماذج القياسية في بلد العينة المختارة هو العراق للمدة (2004-2024) باعتماد بيانات ربع سنوية (**Quarterly Date**) وباستخدام برنامج(**Eviews.12**) واعتمدت طرق التحليل الاحصائي وفقاً لمنهجية التحليل للفجوات الزمنية الموزعة(**ARDL**)، وذلك لتحديد أثر

الايرادات النفطية على مؤشرات المرض الهولندي(القطاع المزدهر، القطاعات المتأخرة) في الاقتصاد العراقي من خلال توصيف الانموذج القياسي، وتحليل الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة والبحث.

4-1: تحليل نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: بعد الخطوة التي تحددت من خلالها صياغة الانموذج رياضياً ودالياً، فضلاً عن توصيف المتغيرات الداخلة فيه من حيث تصنيفها لمتغيرات تفسيرية وأخرى معتمدة، يتم اللجوء للخطوة التالية المتمثلة في اختبارات سكون بيانات السلاسل الزمنية التي تم توصيفها مسبقاً، إذ تكتسب خاصية السكون ميزة بالغة الأهمية من حيث كون وجودها أو عدمه يحدد بصورة كبيرة مسألة مدى كون العلاقات الناشئة بين السلاسل الزمنية مزيفة ولا تمت للواقع بصلة في حال ثبوت انعدامها، بينما يشكل وجودها ضرورة قصوى لغرض تدعيم طبيعة اختبار العلاقة بين بيانات السلاسل الزمنية والحصول على نتائج أدق وأكثر واقعية، والتي يجري تقديرها اعتماداً على نتائج اختبارات محددة للكشف عن السكون، وسيتم تسليط الضوء على أهمها بدءاً باستخدام طريقة التحليل البياني للسلاسل الزمنية، ومن ثم الإنتقال لاهم اختبارات جذر الوحدة اختبار فيلبس - بيرون، لغرض تحديد درجة السكون وتكامل تلك السلاسل الزمنية.

4-1-1: نتائج اختبار الرسم البياني: يعد الرسم البياني أحد الاختبارات المستخدمة للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ووسيلة هامة وأولية يتم اللجوء إليها للتحقق بيانياً من مدى سكون بيانات تلك السلاسل طيلة المدة الزمنية، والشكل البياني(2) يوضح منحنيات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عند المستوى الأصلي(Level)، أذ يمثل المحور العامودي القيم اللوغاريتمية للمتغيرات، في حين يمثل المحور الأفقي المدة(2004-2024) من أجل التعرف على خصائصها بشكل أولي، إذ يلاحظ من الجدولين (1)و(2) ان السلاسل الزمنية لكل المتغيرات التابعة والمتمثلة بـ(القطاع المزدهر، والقطاعات المتأخرة، القطاعات غير التبادلية، مؤشر مدركات الفساد) والمتغير المستقل(الايرادات النفطية) كانت غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات (Level) وكما موضح بالأشكال البيانية الآتية.

شكل (2): الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي

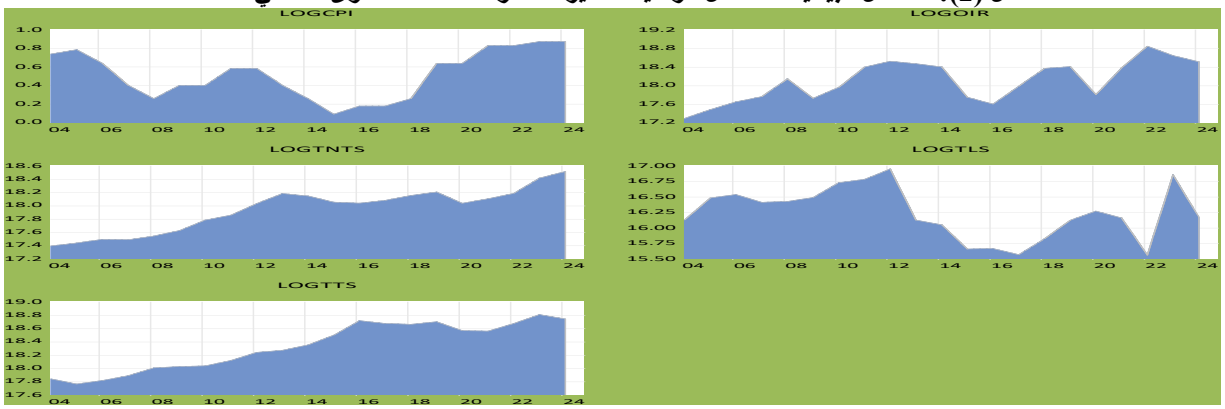

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

ولعدم استقرارية المتغيرات عند المستوى الاصلي تم اجراء الاختبار بعد أخذ الفروق الأولى للسلاسل الأصلية**(First - difference)** وتبين إنها استقرت جميعها، وعلى هذا الأساس يفضل استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة**(ARDL)** بسبب أن البيانات قد استقرت عند الفرق الأول إلى جانب أنّ عدد المشاهدات قليل، كما في الشكل البياني الاتي:

شكل (3): منحنيات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالفرق الأول

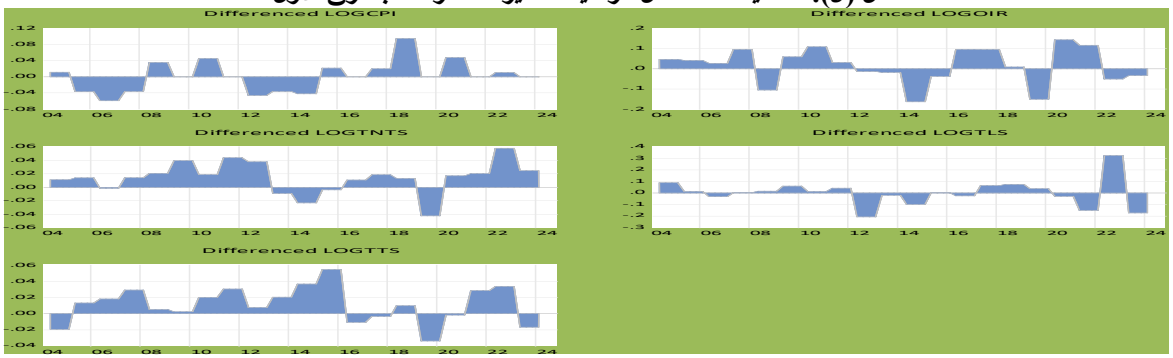

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

4.1.2. نتائج اختبار جذر الوحدة "UNIT ROOT TEST"

لغرض التعرف على نطاق تكامل وتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال المدة الزمنية (2004-2024)، تم استخدام اختبار جذر الوحدة بصفتها الخطوة التمهيدية والأساس في التحليل والتي يستند عليها بهدف تفادي المشاكل التي قد تتعرض لها عملية تقدير النموذج مستقبلاً، فضلاً عن كونها تمثل المعيار الملائم الذي سيحدد اختيار النموذج المناسب في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة، وهناك اختبارات عدة تستعمل لاكتشاف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية وسيتم الاقتصار على اختباري ديكي - فوللر الموسع(ADF) وفيلبس – بيرون(p.p) وهما أهم الاختبارات التي تستخدم للكشف عن مشكلة اختبار جذر الوحدة وسكون السلاسل الزمنية وأكثرها ثقة ودقة، كما تم تحويل البيانات الى ربع سنوية وقد تم استخدام صيغة اللوغاريتم الذي يساعد في تحسين وتحليل البيانات وتفسير النتائج في النماذج الاقتصادية إنه يجعل العلاقات أكثر خطية ويقلل التباين، ويسهل تفسير النتائج كنسب مئوية، وهذه الفوائد تجعل النماذج الاقتصادية أكثر دقة وموثوقية في تقديم النتائج والتحليلات، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (1) و(2) لبلد العينة، ويتضح من خلالها عدم سكون بيانات السلاسل الزمنية في المستوى الأصلي وبعدها استقرت البيانات عند أخذ الفرق الأول وكما مبين في الجدول أدناه.

جدول (1): نتائج اختبار ديكي - فوللر الموسع (ADF) عند المستوى الأصلي والفرق الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
		At Level				
		LOGCPI	LOGOIR	LOGTNTS	LOGTLS	LOGTTS
With Constant	t-Statistic	-1.2950	-1.3465	-1.3810	-2.4176	-1.4169
	Prob.	0.6275	0.6033	0.5870	0.1407	0.5692
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3994	-2.3556	-2.5762	-3.2824	-2.5050
	Prob.	0.8526	0.3991	0.2922	0.0778	0.3249
		n0	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5423	0.7214	2.1457	-0.7317	0.5789
	Prob.	0.8308	0.8685	0.9920	0.3960	0.8390
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(LOGCPI)	d(LOGOIR)	d(LOGTNTS)	d(LOGTLS)	d(LOGTTS)
With Constant	t-Statistic	-3.0314	-2.9270	-2.9519	-3.3236	-2.0901
	Prob.	0.0370	0.0475	0.0445	0.0170	0.0635
		**	**	**	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0562	-2.8469	-3.0391	-3.3073	-3.3534
	Prob.	0.0048	0.0020	0.0206	0.0726	0.0010
		***	***	**	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8519	-2.8092	-1.9482	-1.9582	-2.6419
	Prob.	0.0050	0.0056	0.0497	0.0486	0.0088
		***	***	**	**	***

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).
- تدل العلامة (*) إنها معنوية عند مستوى معنوية 10%. (**) وتتعني معنوي عند مستوى معنوية 5%. وتعني (***) انها معنوية عند مستوى معنوية 1%.

يلاحظ من الجدول(1) الذي يبين النتائج وفق اختبار ديكي – فوللر الموسع(ADF) إن السلاسل الزمنية كانت غير ساكنة عند المستوى الأصلي لجميع المتغيرات، لذا تم أخذ الفروق الأُولى لها وتبين إنها ساكنة عند مستوى معنوية(1%، 5%)، إذ أصبحت القيم الاحتمالية اقل من(5%) مع قاطع وأيضاً من دون قاطع واتجاه، مما يعني قبول الفرضية البديلة($H_1=B\neq0$) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي إنها متكاملة من الرتبة(I_1).

جدول (2): نتائج اختبار فيلبس- بيرون (Phillips Perron) عند المستوى الأصلي والفرق الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level						
With Constant	Variables	LOGCPI	LOGOIR	LOGTNTS	LOGTLS	LOGTTS
	t-Statistic	-1.1660	-2.1940	-0.5631	-1.8948	-0.8298
	Prob.	0.6855	0.2101	0.8719	0.3332	0.8050
	Result	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3637	-2.4582	-1.6769	-2.2080	-1.4894
	Prob.	0.8641	0.3477	0.7525	0.4785	0.8253
	Result	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3145	0.8542	2.7065	-0.0168	2.5391
	Prob.	0.5692	0.8927	0.9982	0.6742	0.9972
	Result	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
With Constant	Variables	d(LOGCPI)	d(LOGOIR)	d(LOGTNTS)	d(LOGTLS)	d(LOGTTS)
	t-Statistic	-3.0725	-3.5955	-2.9652	-4.1228	-3.1799
	Prob.	0.0328	0.0079	0.0427	0.0016	0.0249
	Result	**	***	**	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3430	-3.6018	-2.9510	-4.1022	-3.2100
	Prob.	0.0669	0.0360	0.0098	0.0093	0.0900
	Result	*	**	***	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0880	-3.5708	-2.3617	-4.1533	-2.7346
	Prob.	0.0024	0.0005	0.0185	0.0001	0.0068
	Result	***	***	**	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

تدل العلامة (*) إنها معنوية عند مستوى معنوية 10%. (**) وتتعني معنوي عند مستوى معنوية 5%. وتعني (***) انها معنوية عند مستوى معنوية 1% .

يلاحظ من الجدول(2) الذي يبين النتائج وفق إختبار فيلبس - بيرون(PP) إن السلاسل الزمنية كانت غير ساكنة عند المستوى الأصلي لجميع المتغيرات، لذا تم أخذ الفروق الأُولى لها وتبين إنها ساكنة عند مستوى معنوية(1%، 5%)، إذ أصبحت القيم الاحتمالية اقل من(5%) مع قاطع وأيضاً بدون قاطع واتجاه، مما يعني قبول الفرضية البديلة ($H_1=B\neq0$) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي إنها متكاملة من الرتبة(I_1).

3-1-4: اختيـــار النمـــوذج الملائـــم: بعـد أنْ تـم إجـراء اختبـارات سـكون السلاسـل الزمنيـة للمتغـير المستقل(الايرادات النفطية) والمتغيرات التابعة(القطاع المزدهر، والقطاعات المتأخرة، القطاعات غير التبادلية، مؤشر مدركات الفساد) وذلك من خلال الرسم البياني واختبارات جذر الوحدة للسكون ومنهما اختبار ديكي- فـوللر المطـور واختبـار فيليبس- بيرون(**Phillips Perron**)، يلاحـظ أنّـه مـن المناسـب اسـتخدام منهجيـة التكامـل المشـترك بحسـب انمـوذج(**ARDL**)، إذ إنّ انمـوذج الانحـدار الـذاتي للفجـوات الزمنية المتباطئة(**ARDL**) يستخدم للبيانات الساكنة عند المستوى الأصلي أو عند الفرق الأول أو مزيـج من الاثنين، كما أنّه يعد أكثر كفاءة في حالة العينات الصغيرة مثل عينة الدراسة الحالية، وسيتم استعمال هذا النموذج من أجل الحصول على علاقة توازنيه ذات كفاءة عالية في الأجلين القصير والطويل.

4-1-4: صـياغة النمـوذج القياسـي، تم الاعتماد على الصيغة الخطية للنموذج، إذ تم الاعتماد على مؤشر(**الايرادات النفطية**) باعتباره متغير تفسيري(**مستقل**) في حين اعتمد النموذج على مؤشرات(**القطاع المزدهر، والقطاعات التبادلية المتأخرة**) على اعتبار أنّها متغيرات تابعة، وعلى هذا الأساس يمكن قياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفقًا لنموذج(**ARDL**)، والبيانات الواردة في الملحق(1) هي البيانات المستخدمة في جانب التحليل القياسي قبل تحويلها الى بيانات ربع سنوية.

4-1-4-1: تقدير العلاقة بين الايرادات النفطية ومؤشر القطاع المزدهر في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024).

4-1-4-1-1: نتائج التقدير الأولي لنموذج مؤشر القطاع المزدهر ARDL: يلاحظ من الجدول(3) الذي يبين نتائج تقدير نموذج **(ARDL)** اذا كانت القدرة التفسيرية للنموذج المقدر(R^2=0.98) أي إن المتغير المستقل الداخل في النموذج المقدر تفسر(99%) من التغيرات في المتغير التابع، وأما عامل التحديد المصحح **(Adjusted R-squared)** فقد بلغت قيمته (0.99)، وكذلك النموذج معنوي اذا كانت قيمة F المحتسبة (1088.207) وهي معنوية عند مستوى 5% أي إن النموذج المقدر معنوي فنرفض فرضية العدم **(H_0:b=0)** ونقبل الفرضية البديلة **(H_1: b≠0)**، كما إن قيمة **(R-squared)** كانت أقل من قيمة **(Durbin-Watson stat)** ما يشير الى عن عدم وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات وبالتالي نذهب بسلامة النموذج الأولي الى تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول (3): نتائج التقدير الأولي لنموذج مؤشر القطاع المزدهر (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTTS(-1)	0.948903	0.010489	90.46748	**0.0000**
LOGOIR	0.007971	0.048047	0.165898	**0.8689**
LOGOIR(-1)	0.005287	0.098970	0.053418	**0.9576**
LOGOIR(-2)	3.41E-10	0.106343	3.21E-09	**1.0000**
LOGOIR(-3)	-0.069742	0.104558	-0.667018	**0.5076**
LOGOIR(-4)	0.113299	0.096301	1.176511	**0.2446**
LOGOIR(-5)	-0.030996	0.100580	-0.308174	**0.7591**
LOGOIR(-6)	4.41E-10	0.101982	4.32E-09	**1.0000**
LOGOIR(-7)	-0.057966	0.100691	-0.575685	**0.5672**
LOGOIR(-8)	0.069882	0.097257	0.718529	**0.4755**
LOGOIR(-9)	-0.000486	0.109320	-0.004445	**0.9965**
LOGOIR(-10)	4.47E-10	0.112115	3.99E-09	**1.0000**
LOGOIR(-11)	-0.141884	0.104784	-1.354062	**0.1814**
LOGOIR(-12)	0.152376	0.051603	2.952839	**0.0047**
C	0.092272	0.190444	0.484509	**0.6300**
R-squared	0.996468	Mean dependent var		**18.42820**
Adjusted R-squared	0.995552	S.D. dependent var		**0.286332**
S.E. of regression	0.019096	Akaike info criterion		**-4.889041**
Sum squared resid	0.019691	Schwarz criterion		**-4.403366**
Log likelihood	183.6719	Hannan-Quinn criter.		**-4.696358**
F-statistic	1088.207	Durbin-Watson stat		**2.952839**
Prob(F-statistic)	0.000000			

- **المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).**

والشكل(4) يوضح فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (Akaike information Criteria) (AIC) لنموذج (ARDL)، ومن خلال المفاضلة بين عدة نماذج تم اختيار النموذج الأمثل وهو نموذج (12،1).

شكل (4): نتائج فترات الابطاء المثلى لنموذج (ARDL) حسب معيار (AIC).

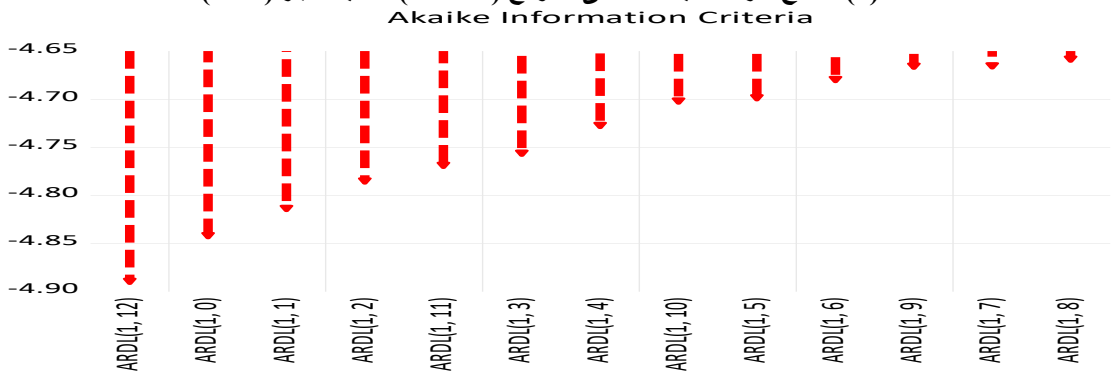

- **المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (EViews12).**

4-1-4-1-2: اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود Bounds Test: من أجل التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل(تكامل مشترك) بين المتغير التابع(مؤشر القطاع المزدهر) والمتغير التفسيري، تم حساب إحصاءه(F) من خلال اختبار الحدود وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول (4): اختبار الحدود(Bounds Test) للنموذج المقدر لدالة القطاع المزدهر.

Test Stat.	Value	K
F- Stat	19.61	1
Signi.	I_0 Bound	I_1 Bound
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (EViews12).

يوضح الجدول(4) نتائج اختبار الحدود ومنه يلاحظ ان قيمة**(F-statistics)** المحتسبة كانت (19.61) أكبر من(F الجدولية العظمى) البالغة(5.58) عند مستوى معنوية(1%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل مما يتطلب تقدير معلمات الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

3.1.4.1.4: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، بعد إجراء اختبارات الحدود(تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري نحو المتغير التابع المتمثل بـ(القطاع المزدهر) وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الأجلين القصير والطويل لمعلمات النموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ**(ECM)**، ويظهر من الجدول (5) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق انموذج**(ARDL)** للعلاقة بين الايرادات النفطية والقطاع المزدهر في العراق للمدة(2004-2024) وكما يلي:

جدول (5): نتائج تقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعلمات الأجلين القصير والطويل لنموذج القطاع المزدهر

Short Run coefficients				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
LOGOIR(-1)	0.047740	0.012745	3.745835	**0.0004**
D(LOGOIR)	0.007971	0.048047	0.165898	**0.8689**
D(LOGOIR(-1))	-0.034483	0.062101	-0.555269	**0.5810**
D(LOGOIR(-2))	-0.034483	0.062101	-0.555269	**0.5810**
D(LOGOIR(-3))	-0.104225	0.059751	-1.744314	**0.0868**
D(LOGOIR(-4))	0.009075	0.056525	0.160543	**0.8731**
D(LOGOIR(-5))	-0.021922	0.059198	-0.370310	**0.7126**
D(LOGOIR(-6))	-0.021922	0.059198	-0.370310	**0.7126**
D(LOGOIR(-7))	-0.079888	0.057359	-1.392781	**0.1694**
D(LOGOIR(-8))	-0.010006	0.059781	-0.167376	**0.8677**
D(LOGOIR(-9))	-0.010492	0.064805	-0.161899	**0.8720**
D(LOGOIR(-10))	-0.010492	0.064805	-0.161899	**0.8720**
D(LOGOIR(-11))	-0.152376	0.051603	-2.952839	**0.0047**
CointEq(-1)	-0.051097	0.010489	-4.871584	**0.0000**
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
LOGOIR	0.934301	0.201516	4.636369	**0.0000**
C	1.805804	3.642288	0.495788	**0.6221**
CointEq = LOGTTS - (0.9343LOGOIR + 1.8058)				

- **المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).**

1. يتضح من الجدول السابق تفسير العلاقة الديناميكية في الأجل القصير من خلال معلمة تصحيح الخطأ **(Cointeq-1)** للنموذج والبالغة**(-0.05)** ونظراً لكون القيمة الاحتمالية**(Prob)** التابعة لها معنوية أقل من**(5%)** الأمر الذي يعني تحقق الشرط الأساسي في هذه المعلمة وأيضاً قيمتها السالبة ومعنويتها الإحصائية، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل(الايرادات النفطية) والمتغير التابع (القطاع المزدهر) نتيجة تحقق الشرطين الأساسيين في هذا الاختبار وهما القيمة السالبة والمعنوية الإحصائية، وهذا يعني أنّ **(0.05)** من الأخطاء في الأجل القصير يمكن تصحيحها بمرور الزمن (سنة وربع) من أجل بلوغ التوازن في الأجل الطويل.

2.يشير معامل(OIR) إلى وجود علاقة طردية بين الايرادات النفطية والقطاع المزدهر في الأجلين القصير والطويل، إذ بلغت المرونة الجزئية للقطاع المزدهر بالنسبة للإيرادات النفطية(0.0079) في الأجل القصير وهذا يعني أنّ زيادة الايرادات النفطية بنسبة(1%) يؤدي إلى زيادة القطاع المزدهر بنسبة(0.0079%)، أمّا في الأجل الطويل فقد بلغت المرونة الجزئية للقطاع المزدهر بالنسبة للإيرادات النفطية(0.934) وهذا يعني أنّ زيادة الايرادات النفطية بنسبة(1%) يؤدي إلى زيادة القطاع المزدهر بنسبة(0.934%) خلال مدة الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية الدراسة.

3. الدلالة الإحصائية: تشير النتائج(0.0000) ان الدالة إحصائياً بشكل قوي، مما يعني أن التأثير موثوق جدًا إحصائيًا وعالي الدلالة والتفسير، وان الايرادات النفطية له تأثير إيجابي كبير ومعنوي جدًا على القطاع المزدهر، الدلالة الإحصائية أقل بكثير من(1%)، وان هذه العلاقة الإيجابية بين الايرادات النفطية والقطاع المزدهر في العراق خلال المدة(2004-2024)، أن هذه العلاقة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي بسبب أن الاقتصاد العراقي يعد ريعيًا بامتياز اذ يشكل النفط أكثر من 90% من إيرادات الدولة، إضافةً الى طريقة احتساب الناتج المحلي الإجمالي في العراق للناتج النفطي وذلك على أساس القيمة المضافة(فإن أي ارتفاع في أسعار النفط أو كميات الإنتاج سوف تؤدي الى زيادة القيمة المضافة للقطاع النفطي وبذلك يرتفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي)، ولكن استدامتها تتطلب إصلاحات هيكلية لتنويع الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على النفط من خلال وضع رؤية اقتصادية وطنية شاملة توجّه السياسات نحو التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج المستدام.

4-1-4-1-4. الاختبارات التشخيصية: بعد تقدير نموذج السابق الذي يهدف إلى قياس العلاقة بين الايرادات النفطية والقطاع المزدهر، يصبح من الضروري إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة النموذج المقدر وضمان خلوه من المشكلات القياسية الأساسية، وأهم هذه الاختبارات هي الاتي:

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار-**Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test)** وعدم تجانس التباين بالجدول(6).

جدول (6): اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لنموذج القطاع المزدهر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	4.969307	Prop . F(1,66)	**0.9093**
Obs*R-squared	5.391579	Prob. Chi-Square(1)	**0.0202**
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.946069	Prob. F(9,67)	**0.6107**
Obs*R-squared	21.83215	Prob. Chi-Square(9)	**0.0094**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

يلاحظ من الجدول(6) إن النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي وذلك من خلال قيمه احتمالية(F) المحتسبة البالغة(4.969) مقارنة بقيمة احتمالية(Prob: 0.9093) وهي أكبر من(5%) وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود الارتباط الذاتي، وتتقضي بعدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار **F** و**Chi-Square** غير معنوية عند مستوى معنوية(5%)، إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي، وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الإحصائية أيضاً كانت غير معنوية فان قيمة(F) المحتسبة بلغت(2.946069) مقابلة لقيمة احتمالية (Prob: 0.6107) وهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي المتجانس في النموذج المقدر.

2. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية(Jarque- Bera): يمكن الكشف عن مشكلة التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية عن طريق اختبار(Jarque-Bera) الذي يختبر فرضية العدم**(H_0)** التي تنص على أن البواقي تتورع توزيع طبيعي، مقابل الفرضية البديلة**(H_1)** بأن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، لذلك فإن قيمة اختبار(Jarque- Bera) تشير الى انه يجب قبول فرضية العدم لأن القيمة الاحتمالية p-value البالغة(0.15) هي أكبر من(0.05) أي أن البواقي تتوزع توزيع طبيعي وكما يبين ذلك الشكل (5)، وإن هذا مؤشر جيد لجودة النموذج المقدر.

شكل (5): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

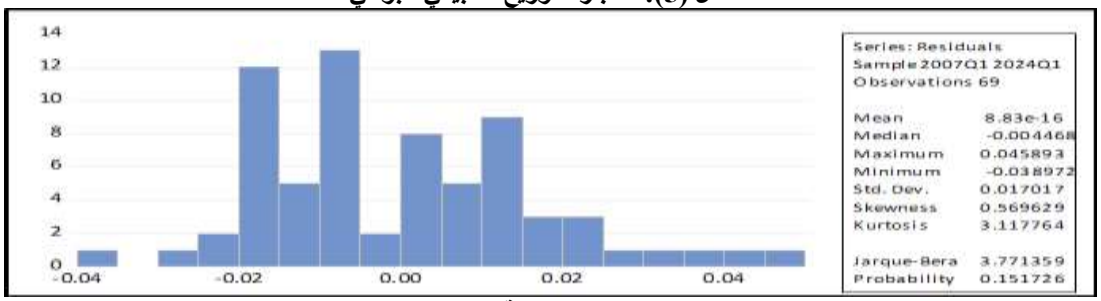

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل: بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج **(ARDL)** يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل لنموذج دالة مؤشر القطاع المزدهر للتأكد من خلو البيانات المستعملة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما:

- ✓ اختبار المجموع التراكمي للبواقي **(CUSUM)**.
- ✓ اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUMSQ)** كما مبين في الشكل الاتي:

شكل (6): يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة القطاع المزدهر

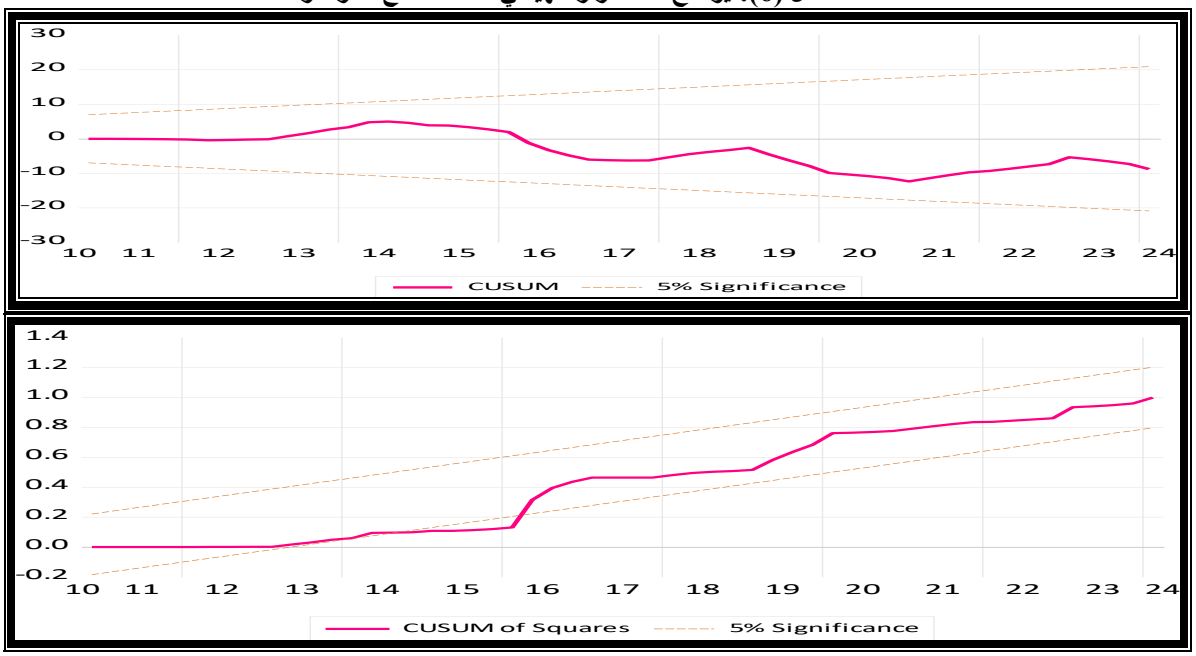

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

يلاحظ من الشكل (6) أعلاه إن احصاءه اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية **5%**، وهذا يعني إن المعاملات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل البحث، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUMSQ)** إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى **5%**، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقراراً وانسجاماً في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل.

4.1.4.1.5. اختبار جودة النموذج: من اجل التأكد من جودة النموذج لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة وان تكون القيم الحقيقية قريبة من القيم المقدرة من خلال الشكل التالي:

شكل (7): يوضح القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج).

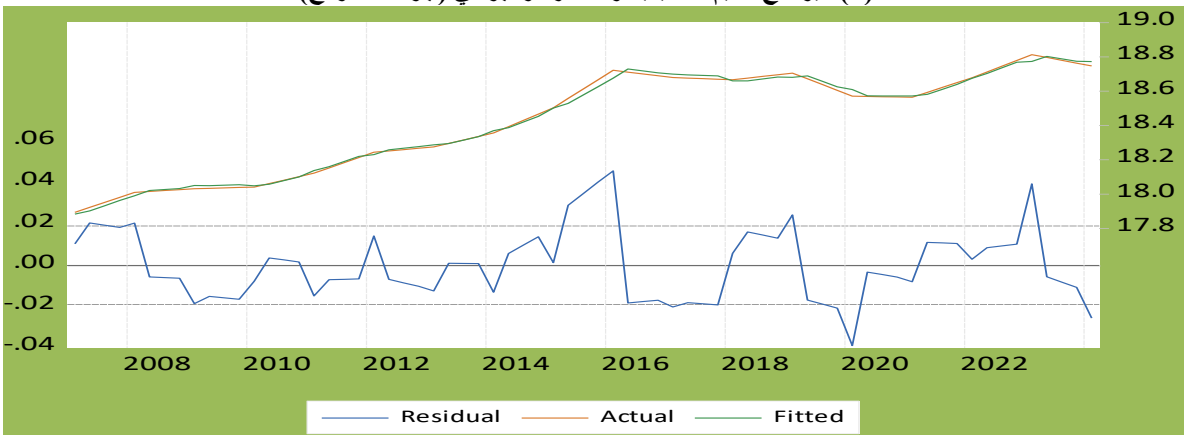

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

يلاحظ من الشكل (7) إن القيم الحقيقية هي قريبة من القيم المقدرة وان البواقي هي أسفل منهم في هذا النموذج وهذا يؤكد على جودة النموذج المقدر.

4-1-4-2: تقدير العلاقة بين الايرادات النفطية ومؤشر القطاعات المتأخرة في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2024.

4-1-4-2-1: نتائج التقدير الأولي لنموذج مؤشر القطاعات المتأخرة ARDL: يلاحظ من الجدول(7) الذي يوضح نتائج تقدير نموذج**(ARDL)** إذ كانت القدرة التفسيرية للنموذج المقدر(R^2=0.97) أي أن المتغير المستقل الداخل في النموذج المقدر تفسر(97%) من التغيرات في المتغير التابع ، وأما عامل التحديد المصحح(Adjusted R-squared) فقد بلغت قيمته (0.96)، وكذلك النموذج معنوي اذا كانت قيمة F المحتسبة (155.23) وهي معنوية عند مستوى 5% أي إن النموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم(H_0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة(H_1: b≠0)، كما إن قيمة**(R-squared)** كانت أقل من قيمة**(Durbin-Watson stat)** ما يشير الى عن عدم وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات وبالتالي نذهب بسلامة النموذج الأولي الى تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول (7): نتائج التقدير الأولي لنموذج مؤشر القطاعات المتأخرة (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LOGTLS(-1)	1.572725	0.094861	16.57929	**0.0000**
LOGTLS(-2)	-0.654962	0.087096	-7.519958	**0.0000**
LOGOIR	0.224502	0.182999	1.226790	**0.2249**
LOGOIR(-1)	-0.416166	0.368292	-1.129987	**0.2632**
LOGOIR(-2)	0.154400	0.365603	0.422317	**0.6744**
LOGOIR(-3)	-1.92E-10	0.351340	-5.46E-10	**1.0000**
LOGOIR(-4)	0.449741	0.359861	1.249761	**0.2165**
LOGOIR(-5)	-0.745252	0.382542	-1.948159	**0.0563**
LOGOIR(-6)	0.293019	0.362686	0.807913	**0.4225**
LOGOIR(-7)	-2.09E-10	0.351503	-5.96E-10	**1.0000**
LOGOIR(-8)	0.919673	0.367750	2.500811	**0.0153**
LOGOIR(-9)	-1.533297	0.396114	-3.870843	**0.0003**
LOGOIR(-10)	0.598515	0.214218	2.793955	**0.0071**
C	2.316878	0.831769	2.785482	**0.0072**
R-squared	0.972531	Mean dependent var		**16.21980**
Adjusted R-squared	0.966266	S.D. dependent var		**0.400504**
S.E. of regression	0.073560	Akaike info criterion		**-2.206685**
Sum squared resid	0.308434	Schwarz criterion		**-1.760523**
Log likelihood	92.33732	Hannan-Quinn criter.		**-2.029260**
F-statistic	155.2331			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (EViews12).

والشكل(8) الذي يوضح إجراء اختبار فترات الإبطاء المثلى حسب طريقة **(Akaike information Criteria)** لنموذج **(ARDL)** ومن خلال المفاضلة بين عدة نماذج وتم اختيار النموذج الأمثل هو نموذج(2،10).

الشكل (8): نتائج فترات الابطاء المثلى لنموذج (ARDL) حسب معيار (AIC).

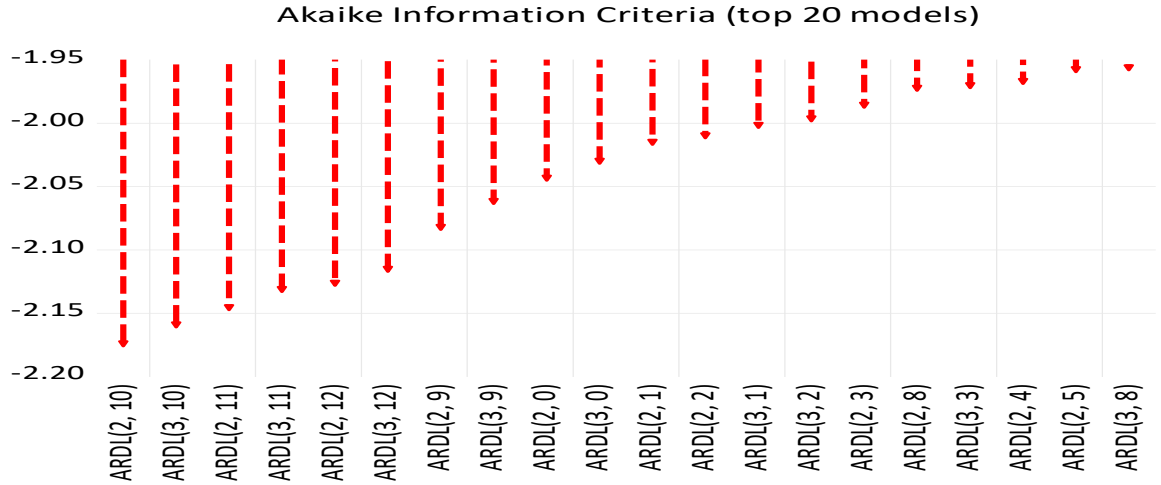

- **المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).**

4.1.4.2.2. اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود Bounds Test: من أجل التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل(تكامل مشترك) بين مؤشر القطاعات التبادلية المتأخرة والمتغير التفسيري، تم حساب إحصاءة (F) من خلال إختبار الحدود وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول (8): اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج المقدر القطاعات المتأخرة.

Test Stat.	Value	K
F- Stat	8.46	**1**
Signi.	I0 Bound	**I1 Bound**
%10	3.02	**3.51**
%5	3.62	**4.16**
%2.5	4.18	**4.79**
%1	4.94	**5.58**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (EViews12).

يوضح الجدول(8) نتائج اختبار الحدود ومنه يلاحظ ان قيمة**(F-statistics)** المحتسبة والتي بلغت(8.46) كانت أكبر من(**F** الجدولية العظمى) البالغة**(5.58)** عند مستوى معنوية**(1%)** وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل مما يتطلب تقدير معلمات الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

4.1.4.3.2. تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد إجراء اختبارات الحدود (تكامل مشترك) تبين لنا وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري نحو المتغير التابع المتمثل بـ(القطاعات التبادلية المتأخرة) وهنا ينبغي الحصول على مقدرات الأجلين القصير والطويل لمعلمات الأنموذج المقدر ومعلمة تصحيح الخطأ **(ECM)**، ويظهر من الجدول (9) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج**(ARDL)** للعلاقة بين الايرادات النفطية والقطاعات المتأخرة في العراق للمدة (2004-2024) وكما يلي:

جدول (9): نتائج تقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعلمات الأجلين القصير والطويل لنموذج القطاعات المتأخرة

Short Run coefficients				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	**Prob**
LOGOIR (-1)	-0.054866	0.036011	-1.523568	**0.1331**
D(LOGTLS(-1))	0.654962	0.087096	7.519958	**0.0000**
D(LOGOIR)	0.224502	0.182999	1.226790	**0.2249**
D(LOGOIR(-1))	-0.136798	0.228744	-0.598040	**0.5522**
D(LOGOIR(-2))	0.017602	0.204026	0.086273	**0.9316**
D(LOGOIR(-3))	0.017602	0.204026	0.086273	**0.9316**
D(LOGOIR(-4))	0.467343	0.216705	2.156580	**0.0353**
D(LOGOIR(-5))	-0.277910	0.223176	-1.245248	**0.2181**
D(LOGOIR(-6))	0.015109	0.203422	0.074274	**0.9411**
D(LOGOIR(-7))	0.015109	0.203422	0.074274	**0.9411**
D(LOGOIR(-8))	0.934782	0.229553	4.072189	**0.0001**
D(LOGOIR(-9))	-0.598515	0.214218	-2.793955	**0.0071**
CointEq (-1)	-0.082237	0.027551	-2.984873	**0.0042**
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	**Prob**
LOGOIR	-0.667164	0.467415	-1.427348	**0.1589**
C	28.17315	8.464209	3.328504	**0.0015**
CointEq = LOGTLS - (-0.6672*LOGOIR + 28.1732)				

- **المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).**

1. يتضح من الجدول إن معلمة تصحيح الخطأ **(Cointeq-1)** للنموذج والبالغة **(-0.08)** ونظراً لكون القيمة الاحتمالية **(Prob)** التابعة لها معنوية أقل من **(5%)** الأمر الذي يعني تحقق الشرط الأساسي في هذه المعلمة وهو قيمتها السالبة ومعنويتها الإحصائية، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل (الايرادات النفطية) والمتغير التابع (القطاعات المتأخرة) نتيجة تحقق الشرطين الأساسيين في هذا الاختبار وهما القيمة السالبة والمعنوية الإحصائية، وهذا يعني أنّ **(0.08)** من الأخطاء في الأجل القصير يمكن تصحيحها بمرور الزمن من أجل بلوغ التوازن في الأجل الطويل.

2. يظهر معامل الإيرادات النفطية (OIR) استجابة طردية وغير معنوية مع مؤشر القطاعات المتأخرة (TLS) في الأمد القصير، واستجابة عكسية وغير معنوية في الاجل الطويل فزيادة الإيرادات النفطية (OIR) في الأمد القصير بنسبة(1%) تفضي الى زيادة مؤشر القطاعات التبادلية المتأخرة(TLS) بنسبة

(0.224502%)، أما في الأجل الطويل فقد بلغ معامل متغير الإيرادات النفطية (0.667164) أي إن زيادة الإيرادات النفطية في الأمد الطويل بنسبة (1%) تفضي الى تخفيض مؤشر القطاعات المتأخرة بنسبة(0.667164%)، أما عدم معنوية تأثير الإيرادات النفطية في استمالة القطاعات المتأخرة (الصناعة والزراعة) فيرد الى إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بصوره رئيسة على الايرادات النفطية؛ وبذلك يبقى النفط هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في العراق.

1- الدلالة الإحصائية: إن هذه العلاقة لم تكن معنوية من الناحية الاحصائية بدلالة القيمة الاحتمالية لهذا المتغير التي بلغت(0.1589) وهي أكبر من(5%) مما يعني أن التأثير غير موثوق إحصائيًا وغير عالي الدلالة، والتفسير الايرادات النفطية له تأثير عكسي ضعيف وغير معنوي على القطاعات التبادلية المتأخرة، وان هذه العلاقة السلبية بين الايرادات النفطية والقطاعات المتأخرة في العراق خلال المدة (2004-2024) فان ارتفاع الإيرادات النفطية أدى إلى تراجع تنافسية القطاعات غير النفطية في الواقع العراقي، وهذا الأمر يعكس اعتمادًا شبه كلي على النفط وإهمالًا واضحًا للقطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة وغياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات في هذه القطاعات ساهم في تأخرها رغم وفرة الموارد المالية وبالتالي هذه العلاقة تعكس خللًا اقتصاديًا هيكليًا يتطلب إصلاحات جدية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

4-1-4-2-4: الاختبارات التشخيصية: بعد تقدير نموذج اعلاه الذي يهدف إلى قياس العلاقة بين الايرادات النفطية والقطاعات التبادلية المتأخرة، يصبح من الضروري إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة النموذج المقدر وضمان خلوه من المشكلات القياسية الأساسية. سيتم تلخيص أهم هذه الاختبارات على النحو التالي:

1. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين: يستخدم اختبار مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للنموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار**(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)** وعدم تجانس التباين بالجدول (10).

جدول (10): اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة القطاعات التبادلية المتأخرة.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.207539	Prop. F (2,55)	**0.3067**
Obs*R-squared	2.986508	Prob. Chi-Square(2)	**0.2246**
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.601390	Prob. F(13,57)	**0.1118**
Obs*R-squared	18.99409	Prob. Chi-Square(13)	**0.1233**
Scaled explained SS	37.60925	Prob. Chi-Square(13)	**0.0003**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

يلاحظ من الجدول(10) ان النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار **F** غير معنوية عند مستوى معنوية **(5%)** والبالغة (0.3067)**،** إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي. وكذلك خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الإحصائية أيضا كانت غير معنوية والتي بلغت(0.118) أي أن تباين الأخطاء متجانس**.**

2. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque- Bera): يمكن الكشف عن مشكلة التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية عن طريق اختبار (Jarque-Bera) الذي يختبر فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن البواقي تتورع توزيع طبيعي، مقابل الفرضية البديلة (H_1) بأن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي، لذلك فإن قيمة اختبار (Jarque- Bera) تشير الى انه يجب قبول فرضية العدم لأن القيمة الاحتمالية p-value البالغة (0.3) هي أكبر من (0.05) أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياًي وكما يبين ذلك الشكل (9)، وإن هذا مؤشراً جيداً لجودة الأنموذج المقدر.

شكل (9): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

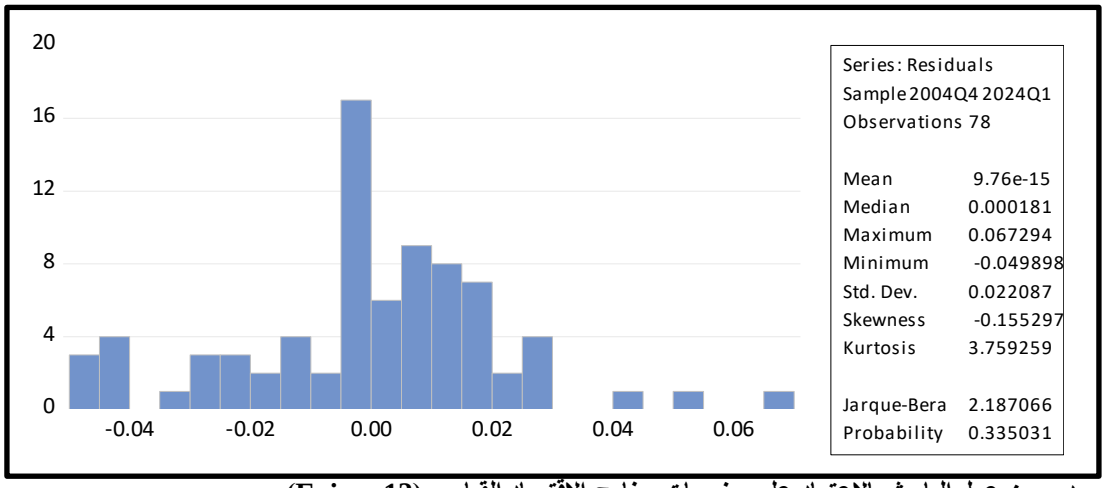

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews12).

3.اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل: بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج **(ARDL)** يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لنموذج دالة مؤشر القطاعات المتأخرة للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما:

✓اختبار المجموع التراكمي للبواقي **(CUSUM)**

✓اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUMSQ)** كما مبين في الشكل الاتي:

شكل (10): يوضح الاستقرار الهيكلي لدالة القطاعات التبادلية المتأخرة.

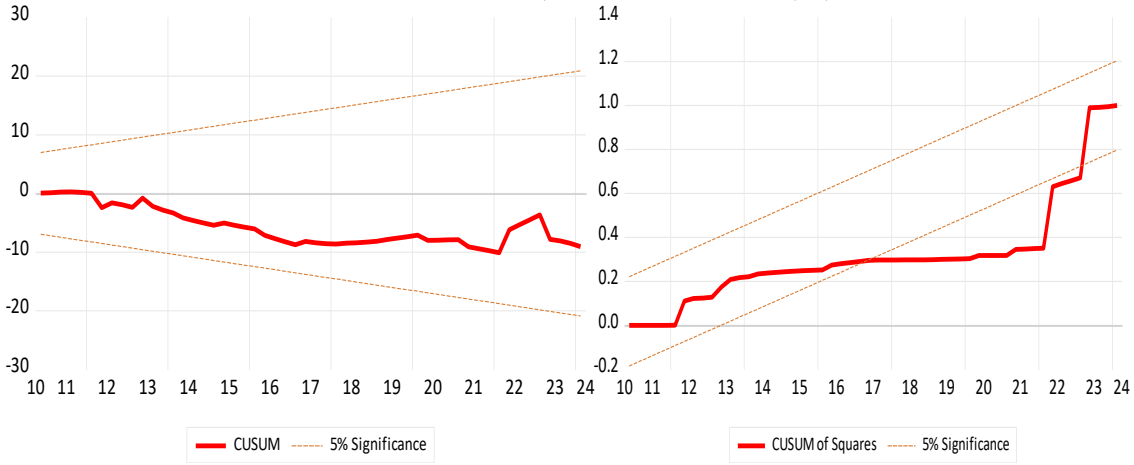

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

يلاحظ من الشكل(10) أعلاه إن احصاءه اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة(CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة(الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية(5%)، وهذا يعني إن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلياً عبر المدة الزمنية محل الدراسة، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) اذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى(5%)، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين الأجلين القصير والطويل.

5-2-4-2: اختبار جودة النموذج: من اجل التأكد من جودة النموذج لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة وان تكون القيم الحقيقية قريبة من القيم المقدرة من خلال الشكل التالي:

شكل (11): يوضح القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

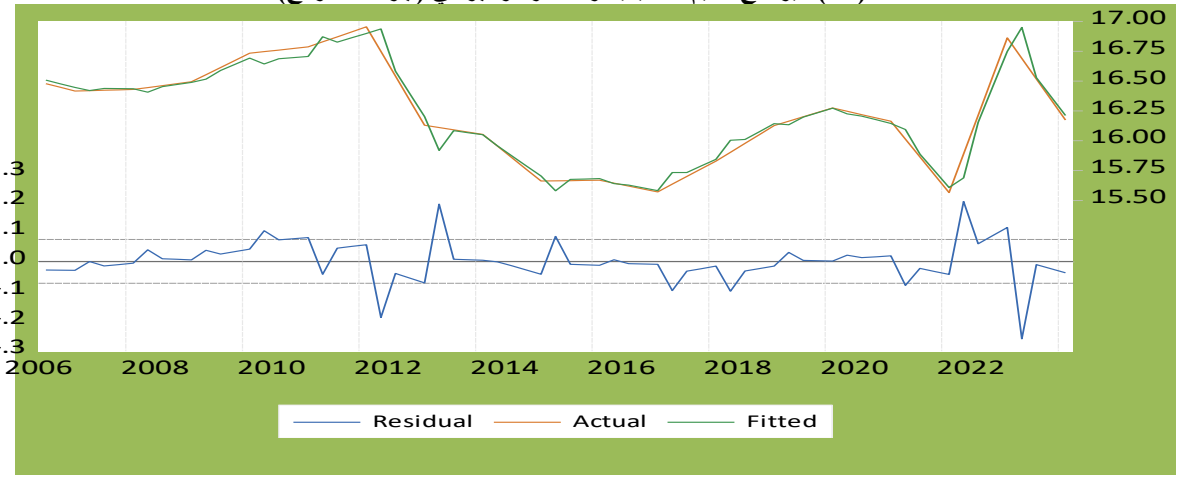

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

نلاحظ من الشكل(11) ان القيم الحقيقية هي قريبة من القيم المقدرة وان البواقي هي أسفل منهم في هذا النموذج وهذا يؤكد على جودة النموذج المقدر.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. تُظهر نتائج التحليل البنيوي للاقتصاد العراقي صحة فرضية البحث، إذ يتسم الاقتصاد العراقي بهيمنة الريع النفطي، مما كرّس اختلالات هيكلية مزمنة وأسهم في تفاقم ظاهرة "المرض الهولندي". ويتطلب تجاوز هذه الأزمة اعتماد نهج استراتيجي للتحول نحو اقتصاد منتج ومتنوع، يرتكز على إصلاح هيكلي لمؤسسات الدولة، وتفعيل القطاعات غير النفطية، وتحقيق توزيع عادل للموارد.
2. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات النفطية ومؤشر القطاع المزدهر (TTS) في الناتج المحلي الإجمالي على المديين القصير والطويل، في حين كانت العلاقة مع مؤشر القطاعات المتأخرة (TLS) طردية وغير معنوية على المدى القصير، وعكسية وغير معنوية على المدى الطويل. مما يدعم هذه النتائج فرضية "المرض الهولندي"، حيث يُعزز تدفق العائدات النفطية القطاع المزدهرعلى حساب القطاعات الإنتاجية المتأخرة، مما يُعمّق الاختلالات الهيكلية ويُقوّض فرص التنويع الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات

1. العمل على إنشاء صندوق سيادي وطني يستثمر نسبة من الإيرادات النفطية في استثمارات مالية عالمية، أسوة بالتجارب الريعية الناجحة، بهدف تعزيز الاستقرار المالي، وتنويع مصادر الدخل، ودعم القطاعات الإنتاجية. كما يُقترح توجيه جزء من العوائد لتنمية رأس المال البشري والاجتماعي، بما يسهم في رفع الإنتاجية وترسيخ الاستدامة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على النفط، لضمان حقوق الأجيال القادمة.
2. ينبغي تبني سياسات تهدف إلى إعادة توزيع الموارد بشكل أكثر عدالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع التركيز على تعزيز القطاعات الإنتاجية(القطاعات التبادلية المتأخرة) التي تمثل العمود الفقري للنمو المستدام. ويجب تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية البديلة، بما يسهم في تقليل آثار "المرض الهولندي" وتعزيز التنافسية الاقتصادية، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على النمو بعيدًا عن الاعتماد على الإيرادات النفطية.
3. ضرورة تأسيس قيادة اقتصادية رشيدة تتمتع بإرادة إصلاحية حقيقية، ورؤية استراتيجية مستدامة، وقيم الحوكمة الرشيدة، باعتبارها الشرط الحاسم لنجاح أي تحول اقتصادي. ويجب أن ترتكز هذه القيادة على مبادئ الشفافية والكفاءة والمساءلة، بما يضمن التنفيذ الفعّال للاستراتيجيات التنموية، ويعزز من قدرة العراق على الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج ومتعدد المصادر، قادر على تحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام في الأجل الطويل.

المصادر Reference

1.الشمري، مايح شبيب (2010)، (تشخيص المرض الهولندي ومقومات أصلاح الاقتصاد الريعي في العراق)، بحث في جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(3)، العدد(15)، ص12.

2.السعدي، صبري زاير (2009)، (التجربة الاقتصادية في العراق الحديث)، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد - العراق، ص43.

3.قرم، جورج (2008)، (تعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي – الندرة العلمية حول بدائل التنمية العربية)، معهد التخطيط القومي، القاهرة - مصر، 13-14 أفريل، ص36.

4.مشاري، سالم ساجد (2017)، (الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: النفط في العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية - كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ص62.

5.صالح وكاظم، لورنس يحيى وعقيل مكي (2016)، (ريعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام2003)، مجلة الإدارة و الاقتصاد جامعة بغداد، المجلد(39)، العدد(180)، ص20.

6.زاده، كريستين إبراهيم (2003)، (المرض الهولندي ثروة كبيرة تدار بغير حكمة)، مجلة التمويل والتنمية، المجلد(40)، العدد(1)، ص5.

7.الأزيرجاوي، جبار كريم ثامر (2019)، (تحليل العلاقة بين المرض الهولندي وهدر الموارد في الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2016))، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص(19-20).

8.وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، تطور مساهمة النفقات العامة في الموازنة العراقية للمدة (2004-2024).

9.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية، تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2024).

10. Cheung, Johenson Chun-sing,2016,(Rentier welfare state in hydrocarbon-based economied : Brunci Darussalam and Islamic Republic of Iran in comparative context) , journal of Asian public policy, januuary, p 5 .

11. Aoun, Marie-claire,2006,(Alrente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économiques), université paris dauphine, France,07 aout, p 90.

12. Nakoumde, N. (2007, juin). Boom pétrolier et risque d'un syndrome hollandais au Tchad: une approche par la modélisation en équilbre général calculable. Thèse de doctorat nouveau regime en sciences economiques, 58. (u.d. 1, Éd.) centre d'études et de recherches sur le développement international.

13. Wijnbergen, Van,(1984), The Dutch Disease, Economic Journal, Vol 94, Number 373, University of Amsterdam, The Netherlands.

ملحق(1): الإيرادات النفطية ومساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2024). (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية (1)	القطاع المزدهر	القطاعات التبادلية المتأخرة			القطاعات غير التبادلية			مساهمة قطاع المزدهر في %GDP (9)	مساهمة القطاعات التبادلية المتأخرة في %GDP (10)	مساهمة القطاعات غير التبادلية في GDP % (11)
		قطاع النفط (2)	قطاع الزراعة (3)	قطاع الصناعة (4)	المجموع (5)	قطاع الخدمات (6)	قطاع البناء والاشغال العمومية (7)	المجموع (8)			
2004	32593011	56219966.4	5546198.2	4606264.8	10152463	35862611.3	92472.5	35955083.8	54.94	9.92	35.14
2005	39360064	52063617.6	7286558.3	7156962.1	14443520.4	37466041.6	117103.7	37583145.3	50.02	13.87	36.11
2006	46534311	54882462.0	7597524.8	7665166.0	15262690.8	39698581.9	35331.0	39733912.9	49.95	13.89	36.16
2007	51949251	59018094.5	5494212.4	7975443.3	13469655.7	39473480.0	7866.0	39481346.0	52.71	12.03	35.26
2008	76297027	66336338.2	4730388.9	8920956.8	13651345.7	41740249.5	7412.0	41747661.5	54.49	11.21	34.29
2009	50190202	67752772.5	4898773.2	9659225.0	14557998.2	43146470.5	2200040.0	45346510.5	53.08	11.40	35.52
2010	63594169	68401971.5	5560828.4	12931269.8	18492098.2	46542903.9	6530573.0	53073476.9	48.87	13.21	37.92
2011	98241562	74185744.8	6465656.3	13036174.7	19501831	49878901.2	7296881.0	57175782.2	49.17	12.93	37.90
2012	111326166	83805694.2	6019561.4	17064723.2	23084284.6	56623311.3	11446718.0	68070029.3	47.90	13.19	38.91
2013	105695825	86435888.5	7459173.9	2653458.2	10112632.1	63882987.1	15251872.4	79134859.5	49.20	5.76	45.04
2014	98511934	93811856.9	7309016.0	2064945.8	9373961.8	61751227.5	14544136.7	76295364.2	52.27	5.22	42.51
2015	51312649	108624648.4	4613210.7	1723531.5	6336742.2	60133654.9	9402528.4	69536183.3	58.88	3.43	37.69
2016	44267063	135142908.9	4598970.6	1787446.6	6386417.2	59901205.9	8555838.5	68457044.4	64.36	3.04	32.60
2017	65155570	129589085.3	3863223.0	1926417.4	5789640.4	62451004.6	8987226.8	71438231.4	62.66	2.80	34.54
2018	95619839	127885395.7	5318242.3	2168401.4	7486643.7	68888800.7	8001563.5	76890364.2	60.25	3.53	36.22
2019	99216318	133000811.5	7773136.1	2313072.6	10086208.7	68058061.8	12979494.8	81037556.6	59.34	4.50	36.16
2020	54448514	116242709.3	9518603.5	2169545.9	11688149.4	62630070.5	5752263.5	68382334.0	59.21	5.95	34.83
2021	96622396	115485658.8	7561773.4	2901415.7	10463189.1	67152268.3	6015537.5	73167805.8	58.00	5.25	36.75
2022	154038649	129424554.2	5046218.7	704390.1	5750608.8	72764405.2	6534533.2	79298938.4	60.34	2.68	36.97
2023	125882218	148141444.8	9255805.9	11782494.0	21038299.9	81148241.2	18801748.5	99949989.7	55.04	7.82	37.14
2024	127857618	138612455.2	9153489.2	1413153.1	10566642.3	88194172.4	21988732.9	110182905.3	53.44	4.07	42.48

•المصدر: العمود(1): وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، تطور مساهمة النفقات العامة والايرادات العامة في الموازنة العراقية للمدة (2004-2024).

•الاعمدة (2،3،4،6،7): وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الحسابات القومية.

الاعمدة (5،8، 9، 10، 11): من عمل الباحث بالاعتماد بيانات الجداول (2,3,4,5,6,7,8)